

الفضل يقترح إنشاء مدينة ترفيهية جديدة في جنوب البلاد

لشركات القطاع الخاص، وذلك بنظام B.O.T إنشاء مدينة ترفيهية جديدة في جنوب البلاد مع حق الشركة الفائزة بإدارة هذه المدينة الجديدة.

الابن والجسماني والروحي»، فإن وجود مدينة ترفيهية واحدة تخدم جميع الناس في البلاد، وان خدمات الترفيه قد أوكلت فقط إلى شركة واحدة - شركة المشروعات السياحية، لن يؤدي ذلك إلى تحقيق المقصود من النص الدستوري في وقاية النشء من الإهمال الروحي. وحيث أن المادة العشرين من الدستور تقضي بأن الاقتصاد الوطني.. قوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، فإن ذلك توجيها من المشرع الدستوري نحو فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في الخدمات التي تقدمها للناس في الكويت ومنها الخدمات الترفيهية والترفيهية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة جاء فيه: في الثالث من ابريل من عام 1976 تأسست شركة المشروعات السياحية، والتي من أهم أهدافها تقديم الخدمات الترفيهية والترفيهية لكل مواطن ومقيم على أرض الكويت. وبالرغم من مساهمة الشركة بشكل ملموس في عمليات تطوير وتنمية السياحة في الكويت من خلال إنشاء - على سبيل المثال - مدينة ترفيهية في جنوب الدوحة إلا أن هذه المدينة القائمة ومدى سنوات عديدة لم تعد قادرة على تلبية حاجات الناس في الترفيه والترفيه عنهم وذلك في ظل تزايد عدد سكان الكويت. ولما كانت المادة العاشرة من الدستور تقضي بأن: «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال



نبيل الفضل

أقترح ان تطرح الحكومة

سنطلب له صفة الاستعجال لإقراره في بداية الدور المقبل عاشور: لجنة المرأة والأسرة أنجزت 40 مادة من أصل 165 من قانون حقوق الطفل



دخيل عبدالله وصالح عاشور أثناء اجتماع لجنة المرأة

التقت بحضور النائب د. خليل عبدالله نقابة المحامين والجمعيات النسائية ونقابة الأطباء وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني القانون وتضمنها في تقرير اللجنة، مشيرا إلى أن اللجنة أنجزت ما يقارب 40 مادة من مواد القانون البالغة 165 مادة والمستمد من اتفاقية تابعة للأمم المتحدة.

كشف رئيس لجنة المرأة والأسرة البرلمانية النائب صالح عاشور عن أن اللجنة أنجزت 40 مادة من مواد قانون حقوق الطفل والبالغة 165، مؤكدا في الوقت ذاته ان اللجنة فور الانتهاء منه سترفعه بصفة الاستعجال ليتم اقراره في بداية دور الإنعقاد المقبل.

أقرت تعديل قانون هيئة الاستثمار والتأمينات وتعديل قانون قوة الشرطة الحريص: «التشريعية» وافقت على إنشاء صندوق صحي للرياضيين وتحويل عمليات صندوق التنمية إلى النظام الإسلامي



يعقوب الصانع ومبارك الحريص و.عبدالحاميد دشقي أثناء اجتماع اللجنة التشريعية

الشرطة إلى جانب خمسة اقتراحات متشابهة وتحمل بنود (أ، ب، ج، د، هـ). وقال أن الموافقة على هذا المقترح كان بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين حيث تمت إحالته إلى لجنة الداخلية والدفاع ونفى رئيس اللجنة التشريعية مبارك الحريص ما تردد عبر وسائل التواصل الاجتماعي من تغيب عضو اللجنة النائب طلال السهلي عن اجتماعات اللجنة لـ 4 مرات متتالية.

واستطرد الحريص كذلك وافقت اللجنة على اقتراح قانون في شأن تعديل المادة التاسعة من القانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأميمات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، مشيرا إلى أن اللجنة أحالت المقترح إلى لجنة الموارد البشرية. وأشار إلى أن اللجنة وافقت أيضا على الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 الخاص بنظام قوة

رقم 25 لسنة 1974 الخاص بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مشيرا إلى أن التعديل يرمي إلى تحويل عمليات الصندوق الكويتي إلى الشريعة الإسلامية، وتعيين هيئة رقابة شرعية على أعضاء الصندوق، ووضع مدة للمدير العام على أن تكون 3 سنوات متوافقة مع أعضاء مجلس الإدارة. وقال لقد تمت الموافقة على المقترح بإجماع الأعضاء الحاضرين.

أكد رئيس لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص أن اللجنة وافقت على 5 مقترحات بقانون وتمت إحالتهم إلى اللجان المختصة. وقال الحريص ان اللجنة عقدت اجتماعها التاسع والعشرين للنظر في بنود جدول الأعمال، مشيرا إلى أنها وافقت بإجماع الأعضاء الحاضرين على الاقتراح بقانون الخاص بتعديل أحكام القانون رقم 47 لسنة 1982 حول إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وتمت إحالته إلى اللجنة المالية.

وأضاف ان التعديل يتعلق بمدى مجلس الإدارة ليصبح 3 سنوات بدلا من 4 سنوات على ان يكون التجديد مرة واحدة. وتابع الحريص في تصريح للصحافيين بعد اجتماع اللجنة وافقت أيضا على اقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق صحي للرياضيين وتمت إحالته للجنة الشباب والرياضة، مبينا ان القانون يتعلق بإصابات الملاعب والتعويض عنها وكيفية علاجها. وبين ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون

الهرشاني: الدعوات للخروج في ساحة الإرادة عند صدور مرسوم الانتخابات هدفها زعزعة الأمن

العمل خلال العطلة الصيفية حيث ستظل لجانه تعمل بهدف اتخاذ أكبر عدد من القوانين التي تعمل على دفع عجلة التنمية وذلك بالتعاون مع الحكومة.

أحد معهم عند صدور الأحكام القضائية بعد ان انفضوا عنهم من كانوا يحرضونهم مشيرا إلى ان غدا لناظره قريب. وشدد على ان الكويت محفوظة بشيئة الله عز وجل بشعبها وبشبابها الواعي الذين يلتفون حول حكاهم المخلصين من أسرة آل الصباح الكرام دفاعا عن تراب الوطن وان كل ما يحاك من مؤامرات من هنا وهناك سوف يكون مصيرها الفشل تصديقا لقول الحق تبارك وتعالى (ويكفرن ويكفر الله والله خير الماكرين).

أكد النائب حمد سيف الهرشاني ان الدعوات التي خرجت من بعض النواب السابقين بهدف حشد المواطنين في ساحة الإرادة والإماكن العامة حال صدر مرسوم الدعوة للانتخابات التكميلية تأتي في اطار سبق الاصرار والترصد بهدف زعزعة امن واستقرار البلد من خلال خطة «جهنمية» للخروج على الدستور. وأضاف الهرشاني في تصريح صحفي ان هذه الفئة تريد اما بسط نفوذها أو تخريب كل شيء والخروج على القوانين والدستور، داعيا جموع الشباب المغرور بهم إلى ان ينتبهوا إلى مثل هذه الأفعال وان يعودوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان مذكرا اياهم بمن تم الرج بهم لاقتحام مجلس الأمة ولم يجدوا



حمد الهرشاني

وتابع الهرشاني مبشرا المواطنين بالمزيد من المشاريع بقوانين التي سوف تقر في دور الإنعقاد المقبل لأجل خدمة جميع شرائح الشعب، موضحا ان مجلس الأمة لن يتوقف عن

«الحسابات» ناقشت ميزانية «السكنية» والمعلومات المدنية



م.عادل الخرافي وعدنان عبد الصمد و.محمد الحويلة خلال اجتماع لجنة الميزانيات

وترى ضرورة قيام المؤسسة بموافقة المراقبين الماليين بموافقة ديوان الخدمة المدنية على التعيين على بند المكافآت لنوع العمالة المساندة. وفي الجزء الثاني من الاجتماع ناقشت اللجنة ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية للسنة المالية 2015/2014.

أدلى رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد ببيان حول اجتماع اللجنة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة للمعلومات المدنية مناقشة ميزانيتها للسنة المالية 2015/2014 جاء فيه:

بلغت الإيرادات المقدرة للمؤسسة مبلغ 1592000 دينار وبلغت المصروفات 407719000 وزعت على الأبواب كالتالي:

المصروفات العامة 2220000
الدفعات التحويلية والمصروفات المختلفة 365950000

وأفاد ممثلو المؤسسة بتسلم الأراضي اللازم لعدد 12000 وحدة سكنية في المطالع المقرر تنفيذها في سنة 2015/2016 أما الأراضي اللازمة للتنفيذ بالإنجاز عن طريق الشركات المساهمة المقررة بالقانون 2010 في شمال المطالع 52 ألف وحدة ومدينة شمال الصبية 52 ألف وحدة ومنطقة الخيران 35 ألف وحدة فهي جاهزة للتسليم. أما بالنسبة لتأسيس شركة المباني المنخفضة التكاليف فتبين عدم جدواها الاقتصادية للشركات المرغوب طرح المناقصة عليها.

وهناك حاليا 9 تحالفات لإنجاز مدينة الخيران وهي بصدد أعداد بيانات ومستندات الطرح والعقود النهائية. وأن عدد الطلبات السكنية حاليا 107 آلاف طلب بمعدل 8000 طلب سنويا. وعدد البيوت المقرر تسلمها خلال السنة الحالية هي 4072 بيتا و368 شقة. وتؤكد اللجنة على سرعة حل القضية الإسكانية بدائل حلول مبتكرة وجديدة غير تقليدية خاصة بوجود العناصر الرئيسية وهي التمويل والأراضي والمعرفة الفنية.

وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام المؤسسة بوضع استراتيجيات مرتبة متطورة بعيدة المدى لتوفير السكن المناسب لكافة المواطنين. كما تؤكد اللجنة على تعيين العمالة الوطنية وتوظيف الكويتيين وخاصة حديثي التخرج، لما تبين للجنة حاجة المؤسسة لعدد 80 درجة للمهندسين والفنيين حديثي التخرج وذلك بعد اعتماد وزارة المالية لاعتمادات تلك الدرجات.

وقد ناقشت اللجنة مشاريع الخطة للهيئة العامة للمعلومات المدنية.. وطلبت الهيئة بزيادة اعتماداتها الخاصة بالخطة حيث هناك مشاريع حتمية يستلزم إكمالها بإجمالي مبلغ 2,775 مليون دينار وسوف تقوم اللجنة بدراسة هذه المتطلبات من الناحية الفنية. بلغ إجمالي عدد الوظائف المدرجة الجديدة في ميزانية السنة المالية 2015/2014 للوظائف العامة 67 درجة. تبين للجنة وجود 26 وظيفة إشرافية شاغرة لدى الهيئة لم يتم شغلها حتى الآن وجار اعتماد ضوابط لشغل هذه الوظائف.

وقد ناقشت اللجنة باستفاضة بنود الميزانية وأسباب الانخفاض والارتفاع وأسس تقديم كل بند، وطلبت بموافقاتها بعدد الوظائف الشاغرة حتى 2014/5/18 وتبين للجنة ان هناك تدنيا بنسبة الإنجاز في مشروع فرع الهيئة في محافظ الجھراء المعتمد في 2006/2007. وكذلك بالنسبة لمشروع فرع الهيئة في محافظة الأحمدية.

النصف: «الإسكانية البرلمانية» تناقش تعديلات قوانين الإسكان بداية يونيو المقبل



راكان النصف

ياسر ابل مسودة لقانون خاصة بالإسكان. وأضاف انه سيتم بحثهما في اللجنة الاسكانية في بداية يونيو، وستتم كذلك دعوة النواب لمناقشة هذا التعديل المتعلق بوزارة الكهرباء ومسودة قانون الإسكان. ويسؤله عن ماهية التعديل رد قائلا: ان التعديل بإطلاق يد وزارة الكهرباء لعمل المحطات الكهربائية يتم بالتوازي مع تنفيذ المشاريع، مؤكدا ان اللجنة لم تصوت على هذا التعديل حتى الآن.

اجتمعت اللجنة الإسكانية البرلمانية امس لمناقشة القضية الإسكانية بحضور وزير الإسكان ياسر ابل. وقال مقرر اللجنة النائب راكان النصف في تصريح للصحافيين: ان اللجنة التقت خلال الفترة الماضية بالوزراء المختصين حول القضية الإسكانية، حيث عرض وزير الكهرباء والماء ع.مبدالعزیز الابراهيم مشروعا بقانون بتعديل فقرة 39 لسنة 2010، كما عرض وزير الإسكان

الشياع: اتحاد المصارف طلب مهلة أسبوعين لتقديم تقرير عن رأيه في تعديلات «أسواق المال»

الشياع: اتحاد المصارف طلب مهلة أسبوعين لتقديم تقرير عن رأيه في تعديلات «أسواق المال»



راكان النصف وفيميل الكندري وفيميل الشياع ومحمد الجبري في اللجنة المالية

المقبلة، مع وزير التجارة لعض الملاحظات التي ستبديها الجهات المعنية بقانون هيئة أسواق المال، وعموما التعديلات التي قدمت وإلى الآن بعضها مستحق، وجزء فيه مطالب دستورية مثلما جاء في تقرير اللجنة التشريعية البرلمانية، وهناك تعديلات ليست ضرورية.

خصوصا انهم اعلنوا جزءا منها، ولا تغفل دعوة الخبراء الاقتصاديين والمتعاملين بالسوق، لأننا نريد الخروج بقانون متكامل يحفظ لسوق هيئته واستقلاليته ويعالج المشكلات التي اتضح جليا في الفترة السابقة. وذكر الشياع ان هناك اجتماعا خلال الفترة

المصارف والاستثمارية ولجنة المفوضين لإبداء وجهة نظر حول القانون، وسيحضر الاجتماع لجنة السوق التي تضم هيئة أسواق المال والبورصة وشركات الوساطة والشركات الاستثمارية، وتالبا سنقوم باستدعاء غرفة التجارة للاستماع إلى ملاحظاتهم

أعلن رئيس اللجنة المالية البرلمانية فيميل الشياع عن تشكيل فريق عمل يضم مستشاري اللجنة وممثلين عن اتحاد المصارف، واتحاد الشركات الاستثمارية لمناقشة التعديلات التي قدمت على قانون هيئة أسواق المال بالإضافة إلى الملاحظات على القانون المعمول به حاليا. وقال الشياع في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة المالية امس: اجتمعنا امس مع جهتين هما اتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية، وناقشنا التعديلات من الجانب الفني، وأبدى المجتمعون الملاحظات والأراء حول القانون الحالي والتعديلات، وطلب اتحاد المصارف مهلة اسبوعين لتقديم تقرير مفصل حول رأيه، في حين قدم اتحاد الشركات ملاحظات على القانون الذي اعتبره مستقيما لبعض القرارات. وكشف الشياع عن اجتماع سيعقد الاسبوع المقبل يضم